رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٣ / ٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٢ / ٥ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤

السياسة العراقية الخارجية بعد عام ٢٠١٨ – المرتكزات والاتجاهات

Iraqi foreign policy after 2018 - foundations and trends

م.م. فراس عامر محمد علي
جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية
Asst. Lec. Firas Amer Mohammed Ali
University of Baghdad
Center for Strategic and International Studies
Firas.A.843@cis.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د. علي دريول محمد
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Asst. Prof. Dr. Ali Drewil Mohammed
University of Baghdad - College of Political Sciences
ali.dar@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ان السياسة الخارجية العراقية واجهت جملة من التحديات على الصعيدين التنظيمي (الاداري) او الصعيد السياسي (العملياتي) وذلك للصعوبات الجمة التي ترافقت مع تمكن قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة من الاطاحة بالنظام السابق في العراق وبناء العمليات السياسية التي ادارت الدولة والنظام السياسي بعد ٢٠٠٣. وقداعترضت السياسة الخارجية العراقية بعد العام ٢٠١٨ جملة من التحديات على المستوى الداخلي والمتعلقة بالعلاقات المشوهة بين الاقليم والمركز والمشاكل المترتبة عليها على المستويين الدستوري والسياسي، وكذلك الحال بالنسبة للتحديات على المستوى الخارجي والمتعلق بمشاكل مثل مشكلة المياه ومشكلة الارهاب وسلبيات المحيط الاقليمي الرافض لنهوض العراق واستعادة دوره في المنطقة.

المتغير الاهم هو ان السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١٨ اخذت منحنى متميزا الا وهو عدم ادخال العراق باي محور اقليمي او دولي وهذا ما وفر لصانع القرار السياسي في العراق اريحية واضحة في الحركة من خلال الخيارات المتعددة التي يسلكها.

ان البحث يبحث في اشكالية، كيف تطورت المرتكزات والاتجاهات في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٨؟ وما هي العوامل التي أثرت على هذا التطور؟

حيث يهدف البحث الى، تحليل المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٨، دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على تشكيل هذه المرتكزات، تحديد الاتجاهات الرئيسية للعلاقات الخارجية للعراق وتقييم تأثيرها على الأمن والاستقرار الإقليمي.

ان النتائج التي توصل إليها البحث، تبيّن أن المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية العراقية تشمل التوازن بين الأطراف الإقليمية والدولية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الشريكة.

تشير النتائج إلى أن العراق يسعى إلى تعزيز دوره كلاعب رئيسي في المنطقة، من خلال الاستفادة من موقعه الاستراتيجي وتحقيق التوازن بين مختلف اللاعبين الإقليميين والدوليين.

الكلمات المفتاحية: "استراتيجيات السلام والأمن"، "التحالفات الإقليمية"، "العلاقات الدولية للعراق"، "توجهات السياسة الخارجية"، "التحديات الإقليمية والدولية"

Abstract

Iraqi foreign policy faced a number of challenges at the organizational (administrative) or political (operational) levels due to the enormous difficulties that accompanied the international coalition forces led by the United States to overthrow the previous regime in Iraq and build the political processes that managed the state and the political system after 2003.

Iraqi foreign policy after 2018 faced a number of challenges at the internal level related to the distorted relations between the region and the center and the resulting problems at the constitutional and political levels. The same applies to challenges at the external level related to problems such as the water problem, the problem of terrorism, and the negatives of the regional environment that rejects the rise of Iraq and the restoration of its role. In the region.

The most important variable is that Iraqi foreign policy after 2018 took a distinct curve, which is not involving Iraq in any regional or international axis, and this is what provided the political decision-maker in Iraq with a clear ease of movement through the multiple options that he takes .The research examines the problem: How did the foundations and trends in Iraqi foreign policy develop after 2018? What are the factors that influenced this development?

The research aims to analyze the main pillars of Iraqi foreign policy after 2018, study the internal and external factors that influenced the formation of these pillars, identify the main trends of Iraq's foreign relations and evaluate their impact on regional security and stability.

The findings of the research show that the main pillars of Iraqi foreign policy include balancing between regional and international parties, and strengthening economic and trade relations with partner countries.

The results indicate that Iraq seeks to strengthen its role as a major player in the region, by taking advantage of its strategic location and achieving a balance between various regional and international players.

Keywords: "Peace and Security Strategies", "Regional Alliances", "Iraq's International Relations", "Foreign Policy Directions", "Regional and International Challenges"

المقدمة

السياسة الخارجية هي من أهم أنشطة الأمة لتحقيق أهدافها في المجتمع الدولي. تهدف السياسة الخارجية لأي دولة إلى تحديد طريقة تواصلها مع بقية العالم من أجل تحقيق أمنها وضمان حدود الدولة واحتياجاتها الأساسية. اعتمادًا على القدرة، هناك طرق ووسائل مختلفة للوصول إلى حالة الهدف وقدرتها على التأثير السياسي. قد تسعى بعض الدول إلى تحقيق هذه الأهداف في إطار سلمي، بينما تدفع القوة دول أخرى لشن الحرب والعدوان.

يمكن دراسة قضايا السياسة الخارجية العراقية من منظور إيجاد السبل لتحقيق هذه الأهداف، لذا فإن هذا العمل هو نتيجة استغلال الظروف والقدرات المحلية المتناسبة مع واقع الأدوار المطلوبة. مع بلدان أخرى لديهم خططهم وأهدافهم، لا أحد يعيش في عزلة، إذا كان الأمر كذلك فلن تكون هناك حاجة لسياسة خارجية أو دبلوماسية، ان العراق قادرًا على أن يكون فعالًا سياسيًا من خلال منطق مصمم لتوفير علاقات دولية بناءة لتوسيع التفاعلات مع البلدان حول العالم.

للعراق نفس تطلعات أي دولة تطمح للحفاظ على سيادتها وتحقيق الأمن والازدهار، لكن بشكل عام، السياسة العراقية، ثم السياسة الخارجية، كانت ولا تزال تخضع للعديد من القيود الداخلية والخارجية.

المبحث الاول: تطور السياسة الخارجية العراقية في عام ٢٠١٨

السياسة الخارجية لأي دولة هي تمكين قدراتها الذاتية من لعب دور في الإطار الإقليمي وجعل قدراتها وسيلة لترسيخ مكانتها في الأطر الإقليمية والدولية. إذا اتخذت من قبل بيئة الأفراد والجماعات أو بيئة المجالس

البرلمانية، فإن عملية صنع القرار مختلفة في كل من هاتين البيئتين يختلف عن الهياكل الأخرى، مما يؤدي إلى نماذج سياسة خارجية، ونتيجة لذلك، تتأثر قرارات السياسة الخارجية بشكل أساسي دوليًا.

تعريف السياسة الخارجية، أن بعض الخبراء يعرّفونها على أنها مجموعة من النوايا لجعل بلد ما يستفيد من نمط معين من السلوك، والبعض الآخر يعرّفها على أنها برنامج عمل لإدارة الشؤون الخارجية التي تؤثر على حياة بلد ما، وتشمل استخدام القدرات الوطنية لتحقيق هذه الأهداف والوسائل، مما يعني السياسة الخارجية ضمن مجموعة الأهداف التي تضعها حكومة معينة، والتي تحاول تحقيقها باستخدام قدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية لجعل أهدافها واقعية.[١]

ترتبط السياسة الخارجية أيضًا ارتباطًا ديالكتيكيًا بالدور الذي تلعبه الدولة لنفسها، والدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في المواقف التي تختفي فيها ظروف معينة يسمح لها بالتمتع بميزة نسبية على الدول الأخرى. ومن ثم فإن الديالكتيك هو الذي يربط الدور الذي تلعبه الدولة بالقرار السياسي الخارجي الذي تسعى إلى تنفيذه، خاصة إذا كان هذا القرار استجابة لوضع معين. وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة مفهوم السياسة الخارجية وذلك في المطلب الاول ونخصص المطلب الثاني للحديث عن محددات السياسة الخارجية العراقية.

المطلب الاول: مفهوم السياسة الخارجية

تشير السياسة الخارجية إلى "خطة لترسيم العلاقات الدبلوماسية لدولة معينة مع دول أخرى"، وتستند السياسة الخارجية لدولة ما إلى الحفاظ على العديد من الأهداف والمصالح، والتي يمكن ترتيبها وفقًا لثلاثة أهداف[٢]

١. أهداف مرتبطة بالقيم والمصالح الأساسية.

إنها أهداف يتفق عليها غالبية المجتمع ولها أهمية مطلقة، وأهمها حماية الأمن القومي للبلاد.

٢. الأهداف متوسطة المدى.

هذه الأهداف هي أقل من الأولى وتشمل قضايا الرفاه الاقتصادي وموقف من التعامل مع العلاقات مع الدولة بطريقة تحافظ على الفخر والسمعة الدولية.

٣. الأهداف طويلة المدى.

تشير إلى الخطط والأفكار التي تهدف الدولة إلى تحقيقها على المدى الطويل لزيادة قوتها وزيادة فاعلية دورها على الساحة الدولية. السياسة الخارجية لا تتضاعف ولا تتغير بالصدفة، بل تقوم على مجموعة مستقلة من المتغيرات التفسيرية التي تتفاعل بطريقة أو بأخرى، اعتمادًا على الخصائص والطرق النموذجية للنظام الدولي للوضع الذي تم تحليله والمفهوم والتعرف عليه. وفقًا لباحثي السياسة الخارجية، تنقسم هذه المتغيرات إلى فئتين رئيسيتين [٣]:

أولاً: المتغيرات الموضوعية: إنها متغيرات بيئية فعلية تقوم عليها عملية صنع السياسة الخارجية، مثل شكل النظام الدولي والقدرات الاقتصادية والعسكرية للوحدات الدولية. وهي متغيرات داخلية تأتي من البيئة الداخلية للوحدة الدولية، وتشمل الأنظمة السياسية، والخصائص الوطنية، والقدرات الاقتصادية والعسكرية، وما إلى ذلك.

العوامل الخارجية الأخرى هي نتيجة التفاعل مع الدول الأخرى والمواقف الدولية، أي الاستجابة للبيئة الدولية المتغيرة.

تشمل العوامل السياسية الخارجية لأي وحدة سياسية ما يلي:[٤]

أ. الأنشطة الإيجابية أو السلبية التي تقوم بها الإدارات الدولية.

ب- التوجه إلى مستويات ووحدات البيئة الخارجية، منفردة أو مجتمعة.

ج. خطة تحدد الطريقة التي ستباشر بها السلطة الدولية أنشطتها في البيئة الخارجية

د. القيم والمبادئ التي تقوم عليها برامج السياسة الخارجية.

ح. الاحتياجات، المصالح، والأهداف التي يسعى برنامج السياسة الخارجية إلى تلبيتها وتأمينها وتحقيقها في البيئة الخارجية، وإمكانيات ووسائل وأساليب الوحدة الدولية لتنفيذ برنامج السياسة الخارجية.

ثانياً: المتجهات الذاتية: هو مرتبط بوجهات نظر وتوجهات مختلفة لصانعي القرار السياسي، لأن صناع القرار السياسي هم أفراد أو مجموعات، يتأثرون بدوافعهم الخاصة، وخصائصهم الشخصية، والإدراك النفسي لطبيعة العوامل الموضوعية. والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، بل تجاوزها بمتابعة عملية التنفيذ وتعديل وتغيير هذه الوسائل والآليات حسب الحالة، وبالتالي إبعادها عن الركود والقوالب النمطية.

فالسياسة الخارجية السليمة تقوم على ما هو صواب، على التدقيق والتشاور في القرارات، مع مراقبة المجلس التشريعي وملاحظة الأخطاء. السياسة الخارجية لأي دولة أحيانًا تكون ناجحة,واحيانا لديها إخفاقات، اعتمادًا على طبيعة الوضع السياسي الداخلي، وصراعات القوى المؤثرة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.[٥]

وخلاصة القول نجد أن العراق كواحد من الدول النامية في العالم يصوغ سياسته الخارجية بشكل أساسي وفق متطلبات هذه الدول، وأهمها ضعف الاستقرار السياسي العام وعدم الاستقرار الذي يعكسه موقفها من العالم، مع بعض الاستثناءات المحدودة.

منذ تأسيس العراق في العقد الثاني من القرن العشرين، واجهت سياسة العراق الخارجية مشاكل مستمرة، بالإضافة إلى بعض المشاكل المؤقتة المتعلقة بالظروف الداخلية أو التغيرات في البيئة الدولية. التعرض للاحتلال البريطاني في أوائل القرن العشرين، أدى التدخل البريطاني في العائلة المالكة إلى عدم وجود سياسة خارجية واضحة للعراق أو التعبير عن مواقف سيادية مستقلة، لذلك كان التعامل مع دول حول العالم في كثير من الأحيان عبر المندوب السامي البريطاني، ثم في العراق عام ١٩٣٢ بعد انتهاء الانتداب وعصبة الأمم، وبعد إعلان الجمهورية في العراق عبر السفير البريطاني والتحرر من السيطرة البريطانية عام ١٩٥٨، ثم الانسحاب من بغداد. وإلغاء الاتفاقيات مع المملكة المتحدة والرأسمالية الأمريكية التي قادت السياسة العالمية خلال الحرب الباردة. إعلان الحياد في المعسكرات الاشتراكية والانضمام إلى حركة عدم الانحياز جلبت فوائد جديدة في السياسة الخارجية للعراق، الذي عانى بشكل هائل من هذه التغييرات.[٦]

تذبذبت العلاقات بين العراق والدول العربية بين الإيجابية والسلبية، مما يعكس الفوضى السياسية والتوجه السياسي غير الواضح. على سبيل المثال، أعلن عبد الكريم قاسم عزمه على ضم الكويت، الأمر الذي أثار رد فعل من الجمهورية العربية، حيث قادت جمهورية مصر حركة المعارضة، ثم عبد السلام عارف في مصر أثناء رئاسته للعراق. وضع إطار مشروع الوحدة الثلاثية، في عهد جمال عبد الناصر، دعم بشكل واضح للقضية الفلسطينية في عهد عبد الرحمن عارف. لم تكن الفترة التي أعقبت عام ١٩٦٨ أفضل بكثير، مع وجود العديد من

القيود على السياسة الخارجية العراقية، لأسباب ليس أقلها الأحداث غير العادية المتمثلة في حرب الثماني سنوات مع إيران ودخول القوات العراقية إلى الكويت، وما تلا ذلك من حصار قاسي شمل الجميع. وبالمثل، فإن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة عام ١٩٩١ بذريعة حماية الشرعية الدولية كان لها عواقب في كل جوانب الحياة.

ومما زاد الطين بلة، بعد انهيار الكتلة السوفيتية، أن العالم بأسره في هذه المرحلة يعاني سياسيًا وعسكريًا، من معادلة التوازن الدولي، تحتكر الولايات المتحدة مكانة القوة الأولى، التي ميزت العقد الأخير من الحرب العالمية الثانية. القرن العشرين مليء بالفوضى. في تلك المرحلة، وبسبب ضعف قدراته، لا سيما قدراته العسكرية، بدأ العراق في تسيير سياسته الخارجية بهامش أولي أصغر، وقلل من قدرته على تحقيق خطابه السياسي وطموحاته الأيديولوجية. واستمرت هذه المرحلة فترة طويلة مدفوعة بتفاعل الظروف الإقليمية وتضييق الخناق على العراق. ليس حتى نهاية النظام والبلد ككل بدخول قوات الاحتلال الأمريكية وإعادة تشريع المعادلة السياسية العراقية بكل تفاصيلها السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية.[٧]

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية في عام ٢٠١٨

مع دخول القوات الأمريكية إلى العراق، تغير المشهد السياسي في العراق، ودخلت السياسة الخارجية العراقية مرحلة جديدة بسبب التغيرات السياسية الكبيرة وفقدان العراق للسيادة الوطنية. في السنوات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، شهد العراق العديد من التغيرات الداخلية والتحولات الجوهرية، فضلاً عن البيئة الإقليمية والدولية كما شهدت تحولات كبيرة، والتعامل مع ما يحدث في العراق هو أحد المعايير في سياسات هذه الدول، التي تجد نفسها أحيانًا تستجيب بطرق قد لا تكون محسوبة أو في بيئة شديدة الضغط. أي دور لهيمنة الولايات المتحدة في النظام الدولي يؤثر سلباً على أمنها وسلامتها، مما يتطلب حشد القدرات الداخلية والحصول على التضامن العربي والإقليمي والدولي. بالإجماع بين الأحزاب السياسية، وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة. وبالتالي، هناك تقاطعات كثيرة تؤدي إلى تضارب المواقف. قد تتخذ الحكومة ممثلة برئيس الوزراء موقفاً قد يختلف معه رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية، وهذا الاختلال في المظاهر السياسية الداخلية، فإن تنوع المصالح والمصادر المتضاربة للقرار بشأن الأداء الضعيف له آثار واضحة، مع تأثير ضئيل على النشاط السياسي الأجنبي.[٨] إن الخطاب السياسي الواضح والمتماسك للنظام في إطار الفكرة الوطنية هو الذي يحدد خصائص السياسات الداخلية والخارجية، وكذلك تطلعات كل فرد لتقدم البلاد وتطورها.

التناقض الظاهر في هذا الصدد هو ما حدث قبل وبعد القمة العربية في الدوحة أواخر مارس ٢٠٠٩، والبيانات المتبادلة بين مكتب رئيس الجمهورية وديوان رئيس الوزراء في شكل بيانات رسمية بشأن سؤال التمثيل الذي رأى كل منهم السياسة الخارجية للدول، حسب ما ينشرونه. بيانات الهيئة التمثيلية المكلفة دستورياً، كما أن الخطاب السياسي في العراق تحكمه طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفي الداخل والخارج، أدى تجزئة الخطاب السياسي بحسب الانتماءات الحزبية والفئوية والجهوية إلى اتخاذ قرار سياسي موجه من الخارج. يمكن القول إن هناك محددات داخلية يمكن أن تعرقل عمل السياسي في اتجاهه الخارجي، لا بد أنه لا يفهم مدى الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، حيث من الضروري دمجها من أجل تحقيق أداء أفضل.

الغرض من الأنشطة السياسية الأجنبية هو نسج شبكة من الأنشطة والعلاقات الخارجية من أجل الاستفادة قدر الإمكان من مزاياها وتقليل التأثير السلبي لنقاط ضعفها. والنتيجة النهائية إذن هي ضمان سلامتها واستمراريتها واستقرارها من خلال العمل على تلبية احتياجاتها وتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها. لا يمكن تجاهل حقيقة أن عمليات وقدرات العراق لا تزال مقيدة دوليًا، كما أن المساحة المتاحة والحيز السياسي المتاح للعمل المستقل محدودان إلى حد كبير. من ناحية أخرى، فإن البيانات الإقليمية والدولية والتعقيد ليسوا عوامل مواتية يمكن أن تساعد في تقييد الحملات الدبلوماسية العراقية. هناك أدلة إقليمية عاجلة على وجود معوقات خطيرة أمام حرية العراق في العمل الدبلوماسي، مثل تحفظات الدول العربية على قبول العراق للكتلة العربية تحت الاحتلال، أو القبول المشروط الذي يجعل العمل الدبلوماسي العراقي صعبًا في هذه البيئة، مما أدى إلى إحراج للعراقيين تباطأت عودة السفارات أو عودة السفارات العربية والأجنبية للعمل في العراق إلى حد كبير.

لقد تدخلت دول الجوار في كثير من الشؤون الداخلية للعراق بدوافع لا تنتهي من المصلحة الذاتية، ولم تخف الولايات المتحدة، الدولة التي تحتل العراق، طموحها في الاستفادة منها قدر المستطاع. وجودها وضغطها في العراق لتأمين مصالحها في المنطقة والاستفادة من هيمنتها في صنع القرار وتفرض رؤيتها على المنطقة بأسرها، بل وتتدخل في تقرير اختيارات العراق وقربه من دول العالم، حيث ان قدرته على اتخاذ قرارات سياسية خارجية مستقلة أصبحت غير مؤكدة بسبب وجود القوات الأمريكية على الارض. رغم أن دول العالم تعتقد أن عليها التعامل مع الولايات المتحدة في الشأن العراقي، فإن السبب هو أن احتلال العراق سمح للقرارات السياسية العراقية بالمرور من باب الولايات المتحدة. أما الدول الأخرى التي تؤثر على السياسة الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، واليابان، إلخ. من ناحية، تحاول كسب بعض الأحزاب السياسية في العراق، ومن ناحية أخرى، توصلت إلى تفاهم مع الولايات المتحدة، للبحث عن المصالح والاستثمار في العراق.[٩]

الأمم المتحدة تحافظ على بعدها عن العراق، ودورها تحدده الولايات المتحدة، والدبلوماسية العراقية لا تشير إلى أي انفراج في العلاقات مع المنظمات الدولية، حتى لو صدر قرار بدعم العراق، على سبيل المثال، قرار رفع الحصار، أو بعض القرارات الوقائية على التمويل العراقي، كان في حالة وجود اتفاق بينها وبين الولايات المتحدة، مع الحكومة العراقية مدعومة من الولايات المتحدة، ووافق عليها الأعضاء الدائمين.

من المعوقات التي تعرقل الدبلوماسية العراقية في العلاقات مع دول الجوار والدول العربية إرث طويل الأمد من الخلافات والمخاوف الأمنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول.

ومن بين القيود المفروضة على التعامل مع دول الجوار، هناك العديد من القضايا التي يمكن رصدها، مثل:

- تركيا: مشاكل كردية وتركمانية وحدود ومياه
- سوريا: موضوع المهجرين والمهاجرين واللاجئين وخاصة من حزب البعث.
- الأردن: قضايا الهجرة والعلاقات الاقتصادية.
- الكويت: تعويضات وديون وحدود وحقول نفطية.
- السعودية: فتاوى وانتحاريون وتنظيم القاعدة.
- تدخل إيران المستمر في الشؤون الداخلية وقضايا الحدود والمياه والحقول النفطية.

ولا يبدو أن محاولة تجاوز الخلل في علاقات العراق مع جيرانه سهلة. بسبب القيود الداخلية، تتعامل بعض الأطراف السياسية في الحكومة ومجلس النواب مع هذه الدول وتحافظ على مصالحها الخاصة، مما يعقد عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مما يعقد التحركات العراقية في هذا المجال. في العديد من الحالات التي تتسم بالاختلالات وحتى التناقضات، كما هو الحال في صنع القرار السياسي في العراق، تميل الولايات المتحدة، التي تتمتع بنفوذ أكبر من غيرها، إلى الاستفادة من هذه التناقضات، مما يزيد من تعقيد هذه التناقضات.

على الرغم من أن العراق أصبح شريكًا اقتصاديًا بارزًا بسبب موقعه الجغرافي وموارده الهائلة من الطاقة وسوقه الاستهلاكي الواسع، إلا أن تأثير العقوبات المتروكة على مدى العقد الماضي واستمرار العنف بعد الحرب، وغياب أو عدم كفاية قوانين وأنظمة الأعمال. هيأت الظروف التي حدت من قدرة جيران العراق على توسيع التجارة والاستثمار مع العراق. لا تزال بعض الدول المجاورة، لا سيما سوريا وإيران، قلقة بشأن وجود القوات الأمريكية في العراق بسبب تهديد محتمل. إن التأكيدات الواردة في الاتفاق العراقي الأمريكي لم تهدئ من مخاوفهم، على الرغم من أن الاتفاقية تنص بوضوح في المادة ٢٧ على أن الولايات المتحدة يجب ألا تستخدم أراضي العراق أو مياهه أو أجوائه للعدوان على دول أخرى. أو لن تكون هناك قواعد أمريكية أو وجود عسكري دائم. في العراق، من الطبيعي أن تظهر السياسة الخارجية العراقية في هذه المرحلة الحرجة لتعكس وتتواصل مع ما يحدث محلياً، بحيث يتم دمج الإنجازات الداخلية والخارجية.[١٠]

المبحث الثاني: كوابح السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٨

منذ عام ٢٠١٨، شهدت الساحة العراقية تغيرات جذرية على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، وهذه التحولات أثرت بشكل مباشر على سياسة العراق الخارجية. شهدت الساحة العراقية مساحة للتفكير والتأمل في كيفية تعزيز العلاقات الخارجية وتحقيق المصالح الوطنية بأقصى درجات الفاعلية والاستدامة.

إن فهم كيفية تشكل وتوجه كوابح السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٨ يعد أمرًا ضروريًا لتقييم دور العراق في المشهد الدولي وتحليل تأثيراته على الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي.

من بين العوامل المؤثرة في كوابح السياسة الخارجية العراقية تأتي التداعيات الداخلية مثل الصراعات السياسية والفساد وضعف البنية التحتية، إضافة إلى التحديات الأمنية المرتبطة بالإرهاب والتطرف. كما يتعين التركيز على العوامل الخارجية مثل التدخلات الأجنبية والصراعات الإقليمية التي تؤثر سلبًا على سيادة العراق وقدرته على تحقيق أهدافه الخارجية.على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها، فإن العراق يواصل جهوده لتعزيز العلاقات الدولية وتحقيق الاستقرار، ويستند ذلك إلى مبادئ الديمقراطية والعدالة والتعاون الدولي

المطلب الاول: الكوابح الداخلية

واجهت السياسة الخارجية العراقية عدة تحديات كبيرة ادت الى الاخفاق أو إلى الأداء المتواضع للسياسة الخارجية العراقية في هذه المرحلة وقد انعكست ذلك سلبا على علاقات العراق الإقليمية والدولية ومن أبرز هذه التحديات:

أولا / ضعف التوافق السياسي بين وزير الخارجية السابق (هوشيار زيباري) ورئيس الحكومة السابق (نوري المالكي).

أن السياسة الخارجية لبلد ما ماهي الا انعكاس للسياسة الداخلية لذلك البلد وان تشكيل العملية السياسية في العراق قائمة على مبدأ التوافق ويجب التوافق في الرؤى والأفكار والتوجهات ما بين وزير الخارجية العراق مع رئيس وزراء الحكومة الاتحادية لأن ذلك من شأنها آن تعكس سياسة العراق الخارجية بشكل أكثر جدية ويكون وزير خارجية العراق هو الناقل الحقيقي لتوجهات وافكار وسياسة الحكومة المنتخبة وهذا ما حصل فعلا بين وزير الخارجية الدكتور ابراهيم الجعفري ورئيس الحكومة الدكتور حيدر العبادي لأنهما من توجه و حزب واحد إلا أن الحكومة السابقة افتقرت إلى ذالك، إذ أن التوجهات ورؤى وأفكار وخلفيات رئيس الحكومة الاتحادية السيد نوري المالكي كونه من حزب الدعوة الإسلامي يختلف عن اهداف وأفكار وزير الخارجية السابق السيد (هوشيار زيباري) كونه من حزب الديمقراطي الكردستاني وقد أدى هذا الاختلاف الى جملة من المشاكل والتطورات لتشكل نقاط ضعف في عمل الوزارة الخارجية العراقية، على العكس نجد زيادة قوة علاقة اقليم كردستان بالمحيط العربي والاقليمي والدولي على حساب الحومة المركزية في بغداد وبالإضافة كسب ود وتعاطف المجتمع الدولي مع اقليم كردستان وظهر ذلك في ازمة الاقليم مع داعش. [١١]

ثانيا / استمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان [١٢]

أن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبين حكومة اقليم كردستان تتكون من شقين الأول (دستوري) والثاني (سياسي)، لم تجر اية اشارة في الدستور العراقي الدائم واعتماد الفيدرالي كاسلوب لتنظيم العلاقة بين السلطات الفيدرالية الاتحادية) وسلطات الأقاليم. حيث نصت المواد (١١٠-١١٢-١١٥-١٢١) التي حددت اختصاصات الحكومة الاتحادية وسلطات الاقليم، حيث نصت المادة (١١٥) على كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيه القانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وفي حالة الخلاف بينهما، المواد الدستورية (١١٠-١٢١) قيدت السلطة الاتحادية أمام السلطات الاقاليم وهذه المواد هي التي اربكت العلاقة بن الحكومة الاتحادية المركزية في بغداد وحكومة اقليم كردستان وانعكس ذلك سلبا على علاقات العراقية الخارجية اما النسق الثاني (السياسي) يعتبر هو الأهم والأخطر في تحديد العلاقات الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة اقليم كردستان، يتركز في نوعية ادراك الوعي السياسي بين السياسيين وخاصتا حكومة الجعفري وحكومة المالكي لأنه تعتبر حكومة السيد (اياد علاوي) هي الأولى وكانوا غير مستعدين للوصول الى نقاط مشتركة تؤدي الى تفكيك المعادلات الصعبة واثبتت السنوات الخمس او الست الماضية أن الأزمة في الأساس في أزمة دستورية بخصوص تدعيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة اقليم كردستان لكن السائد هو علم الثقة والخوف واستثمار الفرص واستغلالها على وفق المصالح السياسية بالإضافة الى ذلك الحرية الكبيرة والمبالغ بها الحاكم اقليم داخلي وهو السيد مسعود البارزاني بإقامة علاقات كبيرة تفوق حجم الاقليم ومكانته داخل العملية السياسية العراقية حيث كان لوزير الخارجية هوشيار زياري دور في تسهيل مهمة ايصال وارسال دعوات الزيارات الرسمية لرئيس الاقليم السيد البارزاني سواء في الأردن أو تركيا او فرنسا وكل ذلك على حساب دور الحكومة الاتحادية.

المطلب الثاني: الكوابح الخارجية

هنالك تحديات خارجية اضافة الى التحديات الداخلية والتي تتمثل بمشكلة المياه والارهاب.

أولا/ مشكلة المياه

أن مشكلة المياه بين العراق وتركيا ليست مشكلة حديثة او طارئة بل هي قديمة برزت الى الوجود بعد انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقيام الدولة العراقية، ومن ثم تحول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنين الى نهرين دوليين. أن مشكلة المياه كانت ولا تزال أحدى القضايا الفاعلة في طبيعة العلاقات العراقية التركية تحديدا واتجاه نحو التعاون او الصراع حسب متطلبات المرحلة ومتطلبات الدور وتعد المياه من المصادر الرئيسة وثروة مهمة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وعاملا مهمة للحفاظ على الأمن المائي والغذائي للدول من خلال اقامة المشاريع الزراعية والصناعية ومشاريع تطوير الثروة الحيوانية ومشاريع انتاج الكهرباء وأصبحت مشكلة المياه واحدة من أسباب الصراع السياسي بين الدول المشاطئة على نهر واحد او اكثر[١٣] كما هو الحال مع العراق وتركيا وسوريا، حيث أصبحت من القضايا المهمة والرئيسة المشتركة بين الدول الثلاثة وهي دائما مصدر النزاع بين هذه الدول، في العديد من الأوقات كانت تؤدي الى نزاع المسلح بينهم في فترات مختلفة، ويعد نهري دجلة والفرات المصدر الرئيس الذي يعتمد عليها كل من العراق وسوريا في الاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية وقت زادت في العقود الأخير أزمة المياه بسبب ما فعلته تركيا حيث أنشأت سدود كبيرة مما ادى الى انخفاض منسوب المياه في العراق وسوريا.

تركيا تعد مياه نهري دجلة والفرات مياه تركية لكون منابعها تقع في اراضيها وهذا يناقض اتفاقية الأمم المتحدة ١٩٧٢ في حين يرى العراق ان هذه المياه دولية وله حق تأريخي فيها وان نهري دجلة والفرات الى الآن لا يخضعان لأي اتفاق سياسي او قانوني يحفظ الحقوق لتركيا دون انتقاص بصفتها دولة منبع ويعود السبب في رفض تركيا المستمر للتواصل الى اتفاق مع سوريا والعراق الى عدة اسباب: [١٤]

١- الخلافات السورية العراقية واستغلالها من قبل تركيا بوصفها عامل ضغط ضعيف لا يؤثر فيها.

٢- خروج العراق من المعادلة الاقليمية بسبب طبيعة الحروب التي خاضها ووقوع تحت الاحتلال.

٣- تركيا لا تعد نهري دجلة والفرات نهران دوليان بل هما داخليان عابران للحدود.

بالإضافة الى ما تقدم اعتبار المياه مورد استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وحاجة المنطقة إلى المياه أكثر من اي منطقة اخرى إذ أسهم العديد مر العوامل في تفاعل أزمة المياه مثل:

١- الجفاف الذي يضرب المنطقة من السنوات عدة.

٢- التصحر والزيادة في عدد السكان والأمن الغذائي.

٣- انشاء السدود في الحوض الأعلى لنهري دجلة والفرات من قبل تركيا. ان الوهن يبدو شديد الوضوح في موضوعية المياه اذ أن معظم مصادر المياه والتي تعد ثروة وطنية شديدة الخطورة على مستقبل التنمية تقع خارج الحدود العراقية وبالتحديد في تركيا وايران فضلا عن مرور نهر الفرات عبر الأراضي السورية ومعروف ما تشكله هذه الخاتمة من تقيد لحرية الحركة في البلاد وما يتطلبه هذا الأمر من تقديم تنازلات لا تقل خطورة عن حجم وتأثير المياه ذاتها على مستقبل الحياة.[١٥]

على صناع السياسة الخارجية أن يتذكروا باستمرار فكرة مبادلة النفط العراقي بالمياه التركية إلى جرى بموجبها الشروع بالسدود والخزانات المعروفة على نهري دجلة والفرات (مشروع الغاب واليسر) دون الاشارة الى تحويل مجاري الأنهار من قبل ايران ولمعالجة هذا الوهن لابد على العراق عدم الاعتماد الكلي على المعاهدات الدولية التي تنظم العلاقة المانية ولابد من القيام بمشاريع اروائية توفر بيئة عراقية صالحة للزراعة للأجيال القادمة لحمايتها من خطري التصحر والضغط الاقليمي.

ثانيا/ مشكلة الارهاب

دون شك ان الارهاب ظاهرة قديمة فقد ارتكبت الجرائم منذ بدء الخليقة ويعد الارهاب من اهم المتغيرات الدولية التي ظهر تأثيرها في الساحة الدولية.

ان الارهاب الدولي لا يزال يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين وأحد المناطق الحيوية للإرهاب الدولي واليات التعاطي نحو تهديد انموذج الدولة وهو العراق فمنذ ٩ نيسان ٢٠٠٣ والجماعات الارهابية تعمل على تدمير الإنسان والمجتمع والدولة في العراق وقام التنظيم عند مقتل قادته إلى اختيار قادة مباشرة خلفا لهم حين قتل الزرقاوي ٧ حزيران ٢٠٠٩، في ١٢ حزيران ٢٠٠٩ تم اختيار ابو حمزة المصري وفي ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩ تم تشكيل بما يعرف بمجلس شورى المجاهدين والذي ضم مجموعة من الفصائل المسلحة التي بدأت تستبيح الدم العراقي واستمرت سياسة التشنج بين القاعدة وقسم من العشائر العراقية مما ادى الى رفض العشائر لهذا المجلس وتشكلت الصحوات في الأنبار والموصل وصلاح الدين وحاربت التنظيم.

وفي ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩ تم تشكيل ما يعرف بالدولة الاسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش الارهابي) وفي ١٩ نيسان ٢٠١٠ تم اختيار ابو بكر البغدادي خليفة عن ابو عمر البغدادي وقد نفذ التنظيم عمليات ارهابية واسعة وكبيرة في العراق وبعد اشتداد العمليات المسلحة في سوريا تم اعلان عن تشكيل (جبهة النصرة) ويعتبر هذا ذراعا مسلحا للتنظيم في أواخر ٢٠١١ وتم دمج جبهة النصرة مع تنظيم داعش في العراق وسوريا وبعد اشهر من تشكيلها نمت قيادتها لتصبح من اقوى التنظيمات الارهابية وفي ١٠ حزيران ٢٠١٤ سيطرت على اراضي واسعة من العراق ودخلت مدينة الموصل وتعتبر داعش أخطر واقوى تنظيم ارهابي في العالم وبذلك أصبح العراق ساحة عالمية لتجمع الارهابيين من مختلف انحاء العالم مما شكل ابرز تحدي يواجه الحكومة. [١٦]

ان الارهاب الدولي العابر للحدود لا يزال يلحق الالم والمعاناة في حياة الناس في جميع انحاء العالم والتي تؤثر بشكل عشوائي على الناس الأبرياء، أن الإرهاب اليوم وخصوصا الموجه من قبل داعش تجاه الشعب والمجتمع والدولة العراقية بات أكبر التحديات التي تواجه الدولة العراقية من جهة ويهدد الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، ان اللواء الركن المتقاعد (د. عماد علو) بين أن الحضور العسكري الدولي واسع النطاق والمتمثل بالتحالف الذي تشكل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبمباركة من لدن الأمم المتحدة زاد الأمر تعقيدا على الصعيد الاقليمي خاصة بعد قيام تنظيم داعش باجتياح ٤ محافظات عراقية في ١٠ حزيران ٢٠١٤ وتهديده للعاصمة بغداد وعاصمة اقليم كردستان اربيل وارتكب انتهاكات واسعة بحق المدنيين ولهذا اجتمع قادة العالم في مؤتمر القمة الذي عقد في أيلول حيث ان الأمين العام اقترح في تقريره الذي كان تحت عنوان (معا ضد الارهاب) توصيات استراتيجية عالمية لمكافحة الارهاب وتتمثل: [١٧]

١- التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية الى انتشار الإرهاب.
٢- تدابير للقضاء على الإرهاب ومكافحته.
٣- تدابير بناء قدرات الدولة لمنع الارهاب وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.
٤- تدابير ضمان احترام حقوق الانسان وسيادة القانون بوصفه الركيزة اساسية في مكافحة الارهاب.

ولنقل الاهتمام بمكافحة الارهاب من دائرة التعريف والتحليل الى دائرة العمل والتطبيق وانطلاقا من ذلك عقد في ١٢-١٣ آذار ٢٠١٤ مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة الإرهاب، من مفرزات المؤتمر وعبر توصياته التي دعا في أحد نقاطه المفصلية إلى (اعتماد استراتيجية وطنية تتضمن الجوانب القانونية والأمنية بالإضافة الى معالجة كافة اسبابه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية) وذلك من خلال انتهاج تأسيس نهج بحث جديد في مكافحة الارهاب في العراق.

ظهر تنظيم داعش في العراق ٢٠٠٣ وتوسع في سوريا سنة ٢٠١٣ وفي عام ٢٠١٤ دعت الولايات المتحدة الى تشكيل تحالف دولية لمواجهة تنظيم داعش وفي نهاية سبتمبر ٢٠١٥ قررت روسيا وايران والعراق وسوريا على انشاء مركز معلوماتي يضم ممثلي هيئات اركان جيوش الدول الأربع ويتمركز في العراق لمدة ٣ اشهر ومن ثم تتناوب ادارة المركز بين هذه الدول والهدف منه توحيد جهود دول المنطقة في مواجهة الإرهاب وتنظيم داعش من خلال تنسيق العمليات وادارة قوات روسية وعراقية وايرانية وسورية في محاربة داعش[١٨].

اضافة الى هذا أصدر مجلس الامن القرار المرقم (٢١٧٠) ١٠ اب ٢٠١٤ والذي جاء تجديد المطالبة الدول بتنفيذ القرار (١٣٧٣) في عام ٢٠٠١ يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على الجماعات والدول الداعمة للحركات الارهابية ومنع التعامل معهم دون الاشارة الى عمل عسكري مما جعل القرار غير مؤثر على التنظيم وذلك لعدة اسباب اهمها انه جاء متأخرا بالنسبة لمنع السفر للمسلمين لأن اعداد كبيرة منهم دخلت سوريا والعراق رغم أن القرار جاء تحت البند السابع فأن روسيا اعتبرت بانه لا يسمح باستخدام القوى اذ ترى روسيا أن ليس هنالك ارهاب منبوذ وأخر غير منبوذ في اشارة الى المعارضة السورية وهذا ما جعل الموقف الدولي لمحاربة الارهاب متردد.

ونستنتج مما سبق بأنه التنظيمات المتشددة الموجودة في العراق حصلت على دعم مادي من جهات اقليمية ودولية وحتى من جهات داخلية وأصاب النسيج المجتمعي العراقي وعليه أصبح الارهاب العابر للحدود يمثل أهم التحديات التي تواجه العراق والسياسة الخارجية العراقية.

يصدر النفط المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي التركية وصولا إلى ميناء جيهان حيث يصدر إلى أنحاء العالم ومع زيادة قدرة العراق على التصدير وضرورة فتح منافذ جديدة فقد تقرر فتح خط أنبوب نفطي اخر وانبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عاملا من عوامل توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين الجارين وبما يعود بالمنفعة المشتركة عليهما بالإضافة الى ذلك فان ارتفع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا من عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٢ وبشكل هائل وبقفزات متتالية من ٩٠٠ دولار الى ١٢ مليار دولار واصبح العراق ثاني أكبر مستورد من تركيا بعد المانيا وبلغت قيمة الصادرات التركية اليه حوالي ١٢ مليار دولار بعد ٢٠١٣ وتشير الإحصاءات الى امتلاك العراق ما يؤهله يصبح اكبر مستورد من تركيا اما على الصعيد

الاستثماري نمت العلاقات الاقتصادية بينهما وخاصتا مرحلة بناء العراق والتي أعيقت الغزو الأمريكي وتحول العراق بعدها إلى واحد من الأسواق المفضلة لدي المستثمرين الأتراك وقد استفادت الشركات التركية بمختلف اختصاصاتها القطاعية من هذا الانفتاح ففتحت افرعا لها في العراق وارتبطت بشركات عراقية بعقود طويلة الأجل أو نفذت مشاريع ضخمة او اضافت الأسواق العراقية الى قائمة أسواقها المستخدمة بالصادرات ونتيجة الى ذلك وصل عدد الشركات التركية العاملة أو المرتبطة بالسوق العراقية الى حوالي ١٠٠٠ شركة غالبيتها مرتبطة بقطاع الانشاءات والمقاولات التي قامت حتى نهاية عام ٢٠١٣ بتنفيذ حوالي ٨٢٤ مشروعا في العراق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ١٩.٥ مليار دولار وعلى مستوى الطاقة تستورد تركيا من ٧٠ % من حاجاتها من الطاقة من الخارج (٩٩ % من الغاز واكثر من ٩٠ % من النفط الخام) وهي تعتمد في جزء كبير منها على بلدين فقط هما ايران وروسيا بنسبة ٧٤ % من الغاز و ٤٥ % من النفط وفقا للأرقام عام ٢٠١٢.[١٩]

وفق ذلك أن تركيا تعاني من نقص الطاقة في المقابل ان العراق يملك اكبر خامس احتياطي في النفط في العالم ويحتل العراق منذ عام ٢٠١٢ موقع ثاني أكبر منتج للنفط في اوبك إضافة الى هذا التعاون هنالك أيضاً قضايا الاختلاف بين البلدين والتي تتجسد بمشكلة المياه بالإضافة إلى علاقة تركيا بالإقليم، المشكلة أو القضية الأولى والمتمثلة بمشكلة المياه كما ذكرنا سابقا فان منذ اكثر من أربعين عاما وما يزال ملف المياه مفتوحة بين تركيا والعراق رغم من انه كانت هنالك مفاوضات حول مياه نهر الفرات بين العراق وتركيا وكانت اجتماعات وأصبحت دورية دون أن تتمخض عن حل مناسب واصبحت مشكلة المياه قائمة بين العراق وتركيا وتزداد تأزما وتعقيدا. أن المشكلة الأساسية تتمثل في مشروع جنوب شرق الأناضول المسمى (القاب) الذي اضافته تركيا على منابع ومجاري نهري دجلة والفرات في هضبة الأناضول وأنشأت (٢١) سدة وعددا من محطات التوليد الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى ما تقدم فأن أهم أسس الموقف التركي هي : [٢٠]

١- ترى تركيا بان المياه الدولية هي التي تشكل خطرا حدودية بين دولتين او أكثر لذلك فان دجلة والفرات نهرين تركيين وان مياههما ليست مشتركة بل (مياه وطنية عابرة الحدود)

٢- أن لتركيا السيادة المطلقة على مياه النهرين وتعدهما ثروة وطنية اسوه بالنفط.

٣- عدم ميولها لمبدأ قسمة المياه بينها وبين سوريا والعراق وترى بان ما تحرره من مياه للأخرين هو تضحية منها وتطرح بدلا عن ذلك فكرة الاستخدام الأمثل لمياه النهرين.

كانت ولا زالت مشكلة المياه بين العراق وتركيا ليست حديثة او طارئة بل ظهرت بعد انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقيام الدولة العراقية ومن ثم تحول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنين الى نهرين دوليين اما القضية الأخرى علاقات تركيا مع إقليم كردستان بعد تأزم العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم خلال الفترة السابقة، انفتحت تركيا مع حكومة الإقليم وقامت بتوقيع اتفاقية بتصدير النفط من الإقليم الى تركيا على الرغم من اعتراض الحكومة المركزية على هذه الاتفاقية اذا قامت بمد أنبوب لنقل النفط من الإقليم وحسب التصريحات أن هذه الانبوب ينقل ٥٠٠ الف برميل شهرية بالإضافة إلى ذلك القضية الكردية حيث تعد القضية الكردية في تركيا من القضايا الرئيسية التي تشغل صانع القرار على المستوى السياستين الداخلية والخارجية لأنها تدخل ضمن اطار مفهوم ما يسمى ب ((قومية السياسة الخارجية)) اذ ان هنالك مبادئ

رئيسية يتضمنها هذا المفهوم والقضية الكردية في تركيا مسائله لم تتناولها الدساتير التركية الثلاثة (١٩٤٤ ١٩٩١ – ١٩٨٢) ولكن تطورت القضية الكردية بعد ذلك وخاصة بعد ١٩٧٧ علاوة على ما تقدم نجد هنالك نوعا من العلاقات الصراعية او التنافسية بين تركيا والعراق اتخذت أشكالا عدة منها: [٢١]

١- الخلافات المستمرة حول المياه مع سوريا والعراق بسبب مشروعات السدود التركية الكثيرة كما ذكرنا سابقا.

٢- التدخلات العسكرية التركية المستمرة في شمال العراق تحت ذريعة مطاردة المليشيات ومسلحي حزب العمال الكردستاني التركي (المعارض) وبسبب الحرب الدائرة بين الحكومة التركية وهذا الحزب الذي يحتمي عادة في شمال العراق اذ الإقليم الكردستاني العراقي الذي يوفر ملاذا آمنا لمسلحيه تدخل القوات التركية الأراضي العراقية معتدية على السيادة الوطنية العراقية واحيانا يكون هناك تنسيق مع الحكومة العراقية المركزية في بغداد او حكومة كردستان واحيانا أخرى يكون التنسيق تركيا أمريكيا بحتا ضمن المصالح المشتركة والمتبادلة بين واشنطن وأنقرة.

٣- التدخل التركي في شؤون العراق بذريعة حماية الأقلية التركمانية وهذا التدخل ضهر بوضوح شديد الخلاف الذي تفجر داخل البرلمان العراقي بسبب قانون انتخابات المحافظات وحرص الحزبان الكرديان المشاركان في السلطة في الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني على المطالبة بضم محافظة كركوك التي تتركز فيها الأقلية التركمانية إلى إقليم كردستان ورفض التركمان والعرب الاشوريين أبناء المحافظة لهذه الرغبة والحرص على عدم المساس بوضع كركوك كمحافظة عراقية.

اما في ما يخص موقف تركيا من تنظيم داعش الإرهابي بعد الأحداث التي شهدها العراق ودخول تنظيم داعش الإرهابي الى العراق والسيطرة على بعض المناطق بالعراق اذ كان موقف تركيا من داعش الإرهابي غير واضح على الرغم من مشاركة تركيا في مؤتمر جدة الذي صدر عنه بيان مشترك من قبل الدول المشاركة بمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في المؤتمر لكن تركيا لم توقع على البيان الختامي وعليه يمكن القول بانه بالرغم من وجود تعاون بين البلدين هنالك أيضا قضايا اختلافية فيجب تطوير العلاقات بين البلدين وعلى وفق نظرية وزير الخارجية العراقية الدكتور إبراهيم الجعفري ((تجميد المختلف وتفعيل المشترك)).[٢٢]

المبحث الثالث: فرص السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٨

تعتبر السياسة الخارجية من أهم الجوانب التي تؤثر بشكل كبير على مسار التطور والتقدم في أي دولة، وتمثل بوابة الدخول لها إلى الساحة الدولية والتفاعل مع مختلف اللاعبين العالميين. ومن بين الدول التي تعاني من تحديات كبيرة في مجال السياسة الخارجية هو العراق، نتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية والأمنية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة.

في عام ٢٠١٨، شهدت الساحة العراقية تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والأمني، حيث تم تحقيق انتصارات عسكرية مهمة على التنظيمات الإرهابية واستعادة الأمن والاستقرار تدريجياً. كما شهد العراق تغييرات في البنية السياسية بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في تلك الفترة، مما فتح الباب أمام فرص جديدة لتعزيز السياسة الخارجية للبلاد.

تحظى السياسة الخارجية العراقية بفرص كبيرة تتمثل في إعادة بناء العلاقات الدولية وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وهو ما يمكن أن يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة بشكل عام.

على الرغم من وجود هذه الفرص، إلا أن العراق يواجه تحديات عدة تعيق تحقيق أهدافه في مجال السياسة الخارجية، من بينها التداخلات الخارجية والصراعات الإقليمية، فضلاً عن التحديات الداخلية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

من هذا المنطلق، يأتي تحليل هذه الفرص والتحديات وتقديم السياسات والاستراتيجيات المناسبة للعمل على تعزيز السياسة الخارجية العراقية وتحقيق مصالحها الوطنية والإقليمية والدولية بشكل فعال ومستدام.

المطلب الاول: الفرص الداخلية

على الصعيد الإقليمي أن الدور الإقليمي للدولة يختلف باختلاف النظام الإقليمي وخصائصه أولا، أي توزيع مفردات القوة داخل النظام الإقليمي، ووجود قوة إقليمية واحدة أو أكثر مناوئة أو منافسة لها متساوية معها في القوة ثانيا، والمصالح العالمية في النظام الإقليمي ثالثا، ونمط وطبيعة الإمكانات والقدرات الذاتية للدولة داخل المنظومة الإقليمية رابعا، وخصائص الوضع الإستراتيجي للمنظومة الإقليمية خامسا، ودرجة الاستقرار والتماسك في بنية النظام الإقليمي سادسا، ونوعية القيادة الإقليمية سابعا، وطبيعة المصالح والاهداف الإقليمية ثامنا، وفي ضوء هذه العوامل يمكن تحديد دور الدولة فيما اذا كان اقليمية أم دولية، تابعا او مستقلاً.[٢٣]

وبعد معرفة هذه العوامل وتحديد دور الدولة سوف ندرس المتغير الإقليمي حيث ان سياسة العراق الإقليمية تجاه تركيا، اثرت في طبيعة العلاقة العراقية – التركية مجموعة قضايا استراتيجية لها أهمية كبيرة كان لها الأثر الفاعل في مسيرة اتجاه العلاقات نحو الصراع او التعاون وفقا لطبيعة الأهداف او المصالح المنشودة لكل من تركيا والعراق وتمثلت هذه القضايا في موضوعين اساسين هما قضية المياه وقضية الأكراد.

هنالك الكثير من المشتركات بين البلدين، من حدود مشتركة الى قوميات والثقافة فضلا نهران ينبعان من تركيا الى العراق لذا يجب تطوير العلاقة بين البلدين ولا سيما في ظل الأحداث والمتغيرات التي تشهدها المنطقة. فهنالك الكثير من قضايا التعاون بين البلدين فضلا عن قضايا اختلاف بين البلدين.

على الصعيد الاقتصادي يرتبط البلدين بعلاقات تجارية واسعة النطاق تأخذ شكل استيراد العراق البضائع التركية وبكميات كبيره بما جعل بقعة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهدها حركة دخول الشاحنات التركية إلى العراق بشكل يومي وكبير بالمقابل فان العراق يصدر النفط المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر عبر الأراضي التركية وصولا الى ميناء جيهان حيث يصدر الى انحاء العالم ومع زيادة قدرة العراق على التصدير وضرورة منع منافذ جديدة فقد تقرر فتح خط أنبوب نفطي اخر وانبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عاملا من عوامل توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين الجارين وبما يعود بالمنفعة المشتركة عليها على الصعيد الاقتصادي اذ يرتبط البلدان بعلاقات تجارية واسعة تأخذ شكل استيراد العراق للبضائع التركية بكميات كبيرة بما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول الشاحنات التركية إلى العراق بشكل يومي كبير.[٢٤]

المطلب الثاني: الفرص الخارجية

ان اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق التي وقعتها حكومة العراق مع الإدارة الأمريكية السابقة في ١٨ أغسطس ٢٠٠٨ ومع اكتمال انسحاب الولايات المتحدة العسكري من العراق فرصة لتقديم بيان واضح حول سياسة واشنطن فيما بعد الانسحاب تجاه بغداد ففي العاشر من كانون الأول التقى رئيس الوزراء نوري المالكي مع الرئيس أوباما في البيت الأبيض وفي الرابع عشر من كانون الأول القى الرئيس الأمريكي خطابا حول العراق في قاعدة ((فورت براغ)) بولاية (نورث كارولينا) وركز على البداية الجديدة للعلاقات الثنائية بصفة مثالية على وضع خطوط حمراء بشأن حماية المواطنين الأمريكيين في العراق والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وحقوق الانسان ومراعاة الأعراف الديمقراطية ينبغي أن لا يكون العراق مكان يمكن فيه للمقاتلين المدعومين من الخارج تهديد المصالح الامريكية [٢٥] او يمكن فيه لنظام استبدادي أن ينتهك حقوق مواطنيه، العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق تسترشد من قبل اثنين من الاتفاقيات التاريخية اتفاقية الاطار الاستراتيجي (SFA) التي تغطي العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع العراق، والاتفاقية الأمنية – المعروفة باسم اتفاقية وضع القوات (SoFA) التي تطبق علاقتنا الأمنية.

كلا الاتفاقين يحمي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ويساعد الشعب العراقي على الوقوف على قدميه وتعزيز السيادة العراقية، اتفاقية الاطار الاستراتيجي، تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق مع علاقات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية قوية وتخدم كأساس لعلاقة ثنائية طويلة الأجل على أساس الأهداف المشتركة، اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة هادفة وتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق.

وتم توقيع هذا الاتفاق في بغداد بين جمهورية العراق ممثلها (هوشير زيباري) وزير الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ممثلها (رايان كروكر) سفير الولايات المتحدة لدى العراق. حيث كان هذا الاتفاق يتضمن التعاون السياسي والدبلوماسي بالإضافة إلى التعاون الدفاعي والأمني والثقافي كذلك التعاون في المجال الاقتصادي والطاقة والتعاون الصحي والبيئي، والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاون في مجال نفاذ القانون والقضاء بالإضافة الى التعاون هنالك ايضا اللجان مشتركة واتفاقيات والترتيبات التغذية و US – Iraq –Securidy –Ara –nd Agree me الاتفاقية الأمنية (SoFA) توجه العلاقات الأمنية مع العراق وحكم الوجود الأمريكي والأنشطة والانسحاب من العراق في نهاية المطاف هذا الاتفاق يضمن حماية حيوية للقوات الأمريكية ويوفر السلطات التنفيذية من اجل قوات الولايات المتحدة حتى تتمكن من المساعدة في آدمة الاتجاهات الأمنية الإيجابية وتحث تواصل الانتقال الى دور مساندة و أن العلاقة العراقية الأمريكية ارتبطت بعد انسحاب الأمريكي من العراق في مجال مكافحة الإرهاب وتحدياته باتفاقية الاطار الاستراتيجي اذ بموجب هذه الاتفاقية تعهدت الولايات المتحدة أن تقدم للعراق المساعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية الا ان عدم استثمار هذه الاتفاقية من جانب العراق فضلا على تردد الجانب الأمريكي من أحياء اتفاقية الاطار الاستراتيجي جعل العلاقات الأمريكية العراقية في ظل تحديات الإرهاب غير فاعلة، قمع أول اختبار العلاقات الأمريكية العراقية في مجال مكافحة الإرهاب بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤ حيث

ظهر بشكل واضح عدم الالتزام الأمريكي مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب فبعد أن تمكن تنظيم داعش في ١٠ حزيران من السيطرة على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية وعقب سيطرتها على الموصل واصلت داعش توسعها باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين والسيطرة على بعض المدن فيها وصولا الى أطراف أربيل على الرغم من القتال العنيف والمتواصل ضدها من قبل الجيش العراقي الا ان المثير في كل هذا هو سكون وتردد الفعل الأمريكي إزاء ما يحدث في العراق على الرغم من حاجة العراق للدعم والمساندة الأمريكية اذ اقتصر الدعم الأمريكي على تقديم مستشارين يقدمون النصح للقوات العراقية[٢٦] ثم تطور الدعم بعد تردد طويل الى ضربات جوية عقب ازدياد خطر داعش ومن هذه الأحداث اصبح واضحا ان الامن ما يزال هو المهمة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية فان عوامل أخرى كثيرة سوف تؤثر على قدرة واشنطن على العمل مع بغداد.

وللحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت في السنوات الأخيرة وبناء شراكة استراتيجية مع حكومة وشعب العراق وضبط التنمية هنالك الا ان الانسحاب العسكري الأمريكي ونقل المسؤولية من وزارة الدفاع الى وزارة الخارجية الأمريكية لتكون القيادة بيدها في العراق قد أدى إلى انخفاض الوعي بالموقف بين الأمريكيين في العراق بالإضافة إلى[٢٧]

١- انخفاض عدد الغنائم العسكرية على الأرض ونقص الخبرة نسبيا داخل البلاد.

٢- الفشل في ترسيخ التجربة في العراق (بين الموظفين وزارة الخارجية الأمريكية فالكثير من موظفي هذه الوزارة الذين هم من ذوي الخبرة الأكبر على ارض الواقع ليسوا موظفين ثابتين بل مصنفين فئة ٣١٦١ الخاصة بالموظفين المؤقتين)

٣- تقلص حرية الحركة بسبب فقدان أصول التنقل العسكرية وقيود وزارة الخارجية الأمريكية على السفر بسبب المخاوف الأمنية

نستنتج مما تقدم بان على الرغم من مسار الأحداث الكارثي في العراق قبل أربعة أعوام فقط الا انه لافت للنظر هو انه قد أصبح من الممكن الآن تخيل قيام عراق مستقر على نحو معقول يحكم نسبيا بصورة ديمقراطية ولتحقيق النجاح المرجو تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية الى مواصلة الارتباط بالعراق.

وباختصار فان هذا يعني [٢٨]

١- القيام بعمليات مشتركة ومكثفة لمكافحة الإرهاب

٢- اتباع دبلوماسية وقائية مستمرة وعمليات لحفظ السلام في كركوك والحدود الداخلية المتنازع عليها والقيام بجهود مكثفة لمواجهة النفوذ الإيراني.

٣- تعزيز الدعم لأنشطة رجال الأعمال الأمريكيين

٤- ترقية العلاقات مع حكومة إقليم كردستان مع الضغط عليها من أجل الإصلاح – الضغط على الحكومة العراقية للالتزام بمعايير حقوق الانسان كخطوة أولى باتجاه عملية مصالحة وطنية قابلة للتطبيق.

المبحث الرابع: مستقبل السياسة الخارجية العراقية

لم يتجسد الموقف العربي من العراق في الفترة التي سبقت تغيير النظام أو بعده، واختلف الموقف العربي من العراق عبر عدة محاور، قد يكون أبرزها تحفظات الدول العربية على التطورات التي حدثت في العراق ,من ناحية

أخرى، هناك دلائل على الموافقة الضمنية والصريحة في بعض الأحيان على التطورات الإيجابية والمقبولة. كما لوحظ أن المواقف الفردية التي أعلنتها الدول العربية من تطورات الأوضاع في العراق كانت محدودة. أما السياسات والمواقف الجماعية فهي تنبثق عن طريق جامعة الدول العربية. وعلى هذا الاساس يمكن القول ان العلاقات العراقية العربية مرت بمرحلتين مهمتين بعد تحول العراق، يمكن وصف المرحلة الأولى بأنها متوقعة بحذر، فقد جلب الوضع الهش في العراق إغراءات كبيرة لدول أخرى، كإغراء التدخل لسد الفجوة، وإغراء الانتظار، وإغراء المشاركة في التفاعل. فهي دعوة إلى مرحلة اغتنام الفرص، لأن العراق مع الانتقال السياسي والأمني يمثل فرصة لإعادة ترتيب العلاقات العراقية العربية في خدمة الطريقة التي تلاءم العراق ونظامه السياسي المشكل حديثًا مع البيئة الإقليمية، ولكنه تضمن أيضًا التكيف من تلك البيئة إلى تحولات لا رجعة فيها، ليس فقط في سياق الوضع العراقي بل في طبيعة العلاقات البيئية العربية، ومقابل الفرص الوشيكة في هذا الاتجاه، هناك احتمال معاكس، بناء على فكرة التعايش السلبي مع العراق بعد عام ٢٠٠٣، بما في ذلك استبعاد واحدة من أهم دول المنطقة، وخلق وضع تكون فيه العلاقات العراقية العربية مجرد شكل من أشكال التفاعل التكتيكي دون أي بعد أو مجال استراتيجي لتوسيع الشراكة. لا تعني الوقائع عدم وجود حركات سياسية عراقية عربية نحو المصالحة وإعادة صياغة العلاقات المشتركة. شهدت العلاقات العراقية العربية في الآونة الأخيرة تطورات ومجالات مهمة في كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية. ويعد هذا التطور استمرارا لتصعيد الاتجاه الايجابي للدول العربية بقبول اداء الحكومة العراقية. وإضافة إلى تدخل الأمم المتحدة، فقد أولت هذه الأخيرة درجة معينة من الاهتمام لعلاقاتها مع دول العالم العربي، وقد طورت هذه العلاقات أكثر من مرة باعتبارها أحد العوامل التي عززت استقرار العراق. لا تعتمد العراقية على أي سياسة أمنية داخلية، بل تستند مطالباتها إلى مصالحة سياسية والتزامات إقليمية في إطار داخلي غائب فيه التمثيل العربي. ولهذا بدأ بعض صانعي السياسات وبعض القوى السياسية الداخلية الجولة العربية بهدف تأكيد التواجد في العراق والاهتمام بالعرب ومصالحهم في العراق. يبدو العرب متوازنين بينما يسعى العراق إلى إعادة تأكيد التزامه بالعلاقة وبيئته العربية.[٢٩] رغم البعد الدولي لقضية العراق، يتعامل العراق مع أكثر من طرف في صراعات إقليمية.

إنه يسهل إلى حد كبير الوضع الذي وصل إليه لأن التطلعات الإقليمية والرغبة في تغيير الواقع والمعادلة الجيوسياسية ذات الأهمية الاستراتيجية للمنطقة تلعب دورًا كبيرًا في الاتفاقية الضمنية (على الأقل إقليميًا ودوليًا) التي تحتاج إلى رؤية جديدة من أجل الوضوح السياسي في العراق في شكل لاعب فاعل في الاستقرار الإقليمي.[٣٠]

وفيما يتعلق بالعراق، فإن نمط الحوار الموسمي لإنهاء الخلافات، وتحقيق الأمن الإقليمي والتعاون العراقي العربي، واحتواء العراق كلاعب مهم وحيوي في المنطقة، واضح، وعلى الدول العربية أن تدرك أنها متجاورة وحيوية. التاريخ والروابط الحضارية والاجتماعية، والاعتراف بان ضعف العراق يشكل تهديدا لدول المنطقة، فمن هنا يكون للدول العربية دور ومسؤولية في استقرار العراق وأمنه، وتخشى الدول من استمرار العنف – في المستقبل القريب – لما له من تأثير بشكل كبير على الاستقرار والأمن في المنطقة، والسعي لطمأنه الأوضاع في العراق، ودعم حكومة عراقية منفتحة على العرب والعالم في السياسة الخارجية، والاعتراف بما يجري على الساحة

العراقية، واستكمال حوار جاد مع القادة العراقيين، تحقيق الأمن والاستقرار في عراق ديمقراطي ،يضمن علاقاته مع بقية الدول وفق القواعد التي تبناها أن "أمن العراق جزء من الأمن العربي".

ومن أجل إقامة علاقات رفيعة المستوى بين العراق والدول العربية في الإطار المستقبلي، ينبغي بذل الجهود لإعادة بناء الثقة بين العراق والدول العربية، ومواصلة عقد اللقاءات المشتركة على كافة المستويات في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.[٣١]

كما يتعين على الدول العربية المحيطة بالعراق أن تعمل جاهدة لدعم استقرار العراق في المرحلة المقبلة، والسعي لحل المشاكل القائمة بين العراق والدول العربية المجاورة من خلال الحوار المتبادل، والسعي لإقامة علاقات دائمة ومتميزة. ولتشجيع التواصل الفعال بما يصون المصالح المشتركة منح العراق طواعية امتيازات استثمارية لدول عربية مختلفة عن الدول الأجنبية، وفتح السوق العراقي أمام الاستثمار العربي.

كما يتعين على العراق أن يسعى إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية في مجال التعاون الأمني والاستخباراتي، وخاصة الاتصالات مع الدول العربية المجاورة، من خلال إبرام اتفاقية أمنية مشتركة تضمن أمن واستقرار العراق ودول الجوار في التعامل مع الإرهاب. يمكن القول إن المؤشرات تشير إلى أن العلاقات العراقية العربية على شفا مهمة المرحلة الأولى، حيث يؤثر التفاهم الأمني والسياسي بشكل كبير على طريقة وجود المخاطر المشتركة، التي يمثلها التحدي الإرهابي، ومعالجتها.[٣٢]

وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون العلاقة بين الطرفين أكثر تنسيقا مما سيؤدي بلا شك إلى عمل مشترك وتطوير العلاقات على كافة المستويات، لأن العراق يمر بحركات سياسية داخلية وخارجية لتحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس في بيئتها الإقليمية العربية، وخاصة في الدول المجاورة. إضافة إلى ذلك، فإن تحقيق التوافق السياسي الداخلي سيكون له تأثير على أوضاع العلاقات العراقية العربية، وبعد شرح موقف العراق في إطار التوازن الاستراتيجي، من الضروري توضيح أهداف وأولويات العراق بشأن القضية العربية. السياق الإقليمي، يمكن من خلاله فهم طبيعة وشكل العلاقات العراقية العربية. وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه الذي يحظى بالأولوية بين العراق والدول العربية هو إعادة بناء العلاقات الثنائية وتقويتها من خلال اعتماد نهج يتسم بالشفافية. سياسة خارجية فاعلة، خاصة مع جيرانه العرب، وجهود لتعزيز العلاقات مع الدول العربية الأخرى، حيث يسعى العراق لتوسيع التعاون مع الدول العربية من خلال المشاركة في المحافل المختلفة، بما في ذلك جامعة الدول العربية، وتشجيع التعاون الإقليمي القائم على أساس ثقافي تاريخي. الروابط والعوامل الجغرافية. لذلك يسعى العراق إلى تقديم نفسه كعامل إيجابي في استقرار المنطقة وبناء أواصر الصداقة والسلام التي تحترم المصالح الوطنية وتتفهم مصالح الأمن القومي لدول الجوار التي ينخرط معها في حوار لحل القضايا العالقة. وبالتعاون والاستمرار بنشاط في عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على أساس احترام المصالح المشتركة والقانون الدولي.

عند الحديث عن أولويات العراق في علاقاته الخارجية وفي المنطقة العربية، لا بد أولاً من الإشارة إلى أن كل دولة قد تبنت بعض الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها في إطار سياستها الخارجية من خلال مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، يمكن وصف الأهداف في مجال السياسة الدولية بأنها رؤية الدولة المستقبلية في

الشؤون الخارجية والقواعد المستقبلية التي تفرضها. تؤثر الحكومات على سلوك ومواقف الدول الأخرى خارج نطاق نفوذها من خلال اتخاذ قرارات خارجية.

علاوة على ذلك، قد يكون الهدف جامدًا، أو قد يكون مرنًا عند رسم الإدراك، فبعض الأهداف طويلة المدى، وبعضها قابل للتغيير، وبعضها قصير المدى. من الناحية الأمنية، تؤثر بعض الأهداف على مصالح مجموعة صغيرة من الناس في المجتمع، على سبيل المثال، بعض الأهداف تتعلق بقضايا اقتصادية، وهناك أيضًا بعض القضايا السياسية. وفيما يتعلق بالعراق، فقد شهد سلسلة تحولات أثرت على أهداف وأولويات وتوجهات سياسته الخارجية، خاصة وأن هذا التحول نجم عن عوامل خارجية أدت إلى إطاحة الولايات المتحدة بالنظام السابق. لكن هذا لا ينفي بعد نظر العراقيين في سن شكل النظام السياسي بعد تحولات نيسان ٢٠٠٣ وتوجهه الخارجي، حيث تضمن الدستور بنودا تؤكد استقلالية السياسة الخارجية، حيث تنص المادة الثامنة على أن العراق يلتزم بمبدأ حسن الجوار والصداقة والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية مع الدول الأخرى الساعية إلى حل الخلافات بطريقة سليمة، وبناء علاقات مبنية على المصالح المشتركة والمعاملة بالمثل، واحترام التزاماتها الدولية، فإن الدول المجاورة تختلف تمامًا عن العلاقات العدائية التي أقامها النظام السابق، وليس فقط مع هذه الدول، ولكن أيضًا مع المجتمع الدولي.[٣٣]

وفيما يتعلق بأولويات وأهداف العلاقات العراقية العربية يمكن تلخيصها على النحو التالي: تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها في إطار البيئة الإقليمية المحيطة. ويتعرف على طبيعة وسلوك الدول الاخرى وتوجهها نحو العراق. يتم تحقيق توازن في التدخلات متعددة الأطراف حيث يتعرض العراق لقوى إقليمية ويتم اختراقه بسهولة من قبل العديد من القوى الساعية لاستغلال هذا الواقع لنمط واسع من الأهداف التي قد تكون سياسية أو "اقتصادية" أو حتى استخباراتية.

ومنع دول المنطقة من التأثير على الملفات الأمنية بما يستغل الخلافات العراقية الداخلية لخدمة مصالحها. إن طبيعة تكوين مجتمع عراقي تعددي تساعدهم في هذا الصدد وكذلك في إقامة علاقة متوازنة مع الدول العربية من خلال الاستفادة من عدة عناصر يمتلكها العراق، من أهمها المكانة الإقليمية، والدور في المحيط. البيئة والموارد الاقتصادية. حماية استقرار العراق، والحفاظ على وحدة أراضيه، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية.[٣٤]

الخاتمة

يمكن تعريف السياسة الخارجية بصورة عامة على أنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ولها اهداف تسعى الى تحقيقها أولى أهداف السياسة الخارجية العراقية في الحفاظ على قوة الدولة وزيادتها من أجل حماية سيادة وأمن الدولة لأن السياسة ترتبط بقوة الدول ومن ثم تهتم بالرفاه الاقتصادي وكيفية تحسين المستوى الاقتصادي واقامة علاقات خارجية مع الدول وابراز دورها الخارجي، ولكن إضافة إلى هذه الأهداف هنالك عوامل تؤثر على السياسة الخارجية العراقية وترتبط ارتباط وثيق مع الأهداف وتتمثل هذه العوامل، بالعامل الجغرافي حيث المساحة والموقع والحدود والعامل الجغرافي له دور مهم في رسم الدولة الخارجية ومهم كذلك في حفظ امن واستقرار الدولة ومع العامل الجغرافي هنالك عامل اخر وهو الاقتصادي حيث يميز العراق بكثرة موارده الموجودة على وتحت التربة ويغير العامل الاقتصادي من ركائز رسم سياسة الخارجية للدولة

حيث كلما كانت الدولة ذات قوة اقتصادية كبيرة كلما زاد تأثيرها وقوتها بين الدول أما فيما يخص العامل العسكري هو الأخر لا يقل أهمية عن سابقيه فهو الذي يمثل قوة الدول وحمايتها وحماية سيادتها.

بالإضافة الى الأهداف والعوامل هنالك ايضا تحديات واجهت السياسة الخارجية العراقية وهذه التحديات داخلية وخارجية وادت هذه التحديات الى اخفاق او ضعف في اداء عمل السياسة الخارجية العراقية مما انعكس ذلك سلبا على دور العراق اقليميا ودوليا، اضافة الى هذه التحديات التي واجهت السياسة الخارجية لابد من التطرق الى الدور الاقليمي والدولي حيث نلاحظ التغير الذي حصل للسياسة الخارجية العراقية بعد التغير عام ٢٠٠٣ وكذلك التغير في السياسة الخارجية العراقية وعلاقتها مع الدول على الصعيدين الاقليمي والدولي.

يقدم البحث توصيات تتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي، وتنويع العلاقات الاقتصادية، وتعزيز الدبلوماسية الثقافية للعراق كوسيلة لزيادة تأثيره الإقليمي والدولي.

الاستنتاجات

١-اعتمد العراق على عدة أهداف في التعامل مع البيئة الخارجية واتجهت سياسته الخارجية في تنظيم نفسها وجهدها في سبيل تحقيق تلك الأهداف المتعلقة في حفظ الأمن والاستقرار وتعزيز التعاون ومنع التدخل في الشؤون الداخلية وزيادة تطور العراق اقليمية ودولية.

٢- هناك العديد من العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية العراقية وهذه العوامل تتمثل في العامل الاقتصادي والجغرافي والعسكري وكل منها يؤثر على صناعة وتنفيذ سياسة العراق الخارجية بشكل أو بآخر.

٣- هناك تحديات تواجه السياسة الخارجية العراقية داخلية وخارجية وتؤثر بشكل أو بآخر على صناعة القرار.

٤- التنظيمات المتشددة الموجودة في العراق حصلت على دعم مادي من جهات اقليمية ودولية وحتى داخلية وعليه أصبح الارهاب العابر للحدود يمثل أهم التحديات التي تواجه العراق والسياسة الخارجية العراقية.

الهوامش

[١] **د.حميد حمد السعدون ، المفاوضات والروابط المستقبلية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في مجموعة باحثين الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١١**

[٢] **د .حسن ابو طالب ، الاصلاح والسياسة الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، الاهرام ، العدد ١٩٩ نيسان ٢٠٠٠ ص ١٠٢ .**

[٣] **د.حسن عبد اللطيف ، العراق والبحث عن مستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، بيروت ، ط ١ ، اذار ٢٠٠٨ ، ص ٥١**

[٤] **د.خضر عباس عطوان ، العلاقة العراقية العربية قراءة مستقبلية ، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد العدد ٣٤ حزيران ٢٠٠ ، ص ٩٩ .**

[٥] **محمد عبد الحمزة خوان ، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الطبيعة و التوجهات التحديات رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٠١**

[٦] المصدر السابق ،خضر عباس عطوان ، العلاقة العراقية العربية قراءة مستقبلية ، ص٤٩

[٧] المصدر السابق ، حسن ابو طالب ، الاصلاح والسياسة الخارجية ، ص١٤٧.

[٨] المصدر السابق ، محمد عبد الحمزة خوان ، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الطبيعةو التوجهات التحديات ص٤٧

[٩] المصدر السابق ، حميد حمد السعدون ، المفاوضات والروابط المستقبلية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، ص١٦٨.

[١٠] المصدر السابق ، حسن عبد اللطيف ، العراق والبحث عن مستقبل ، ص٢٦

[١١] علي محمد لفتة حسين الفتلاوي ، استراتيجية الأمن الوطني العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية بغداد ، ٢٠١٥ .

[١٢] قاسم حسين الربيعي ، العلاقات العراقية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، ٢٠١٠ / ٦ / ١٤ ، ص

[١٣] محمد سليم ، العلاقات العراقية – الأمريكية على خلفية انتهاء امت الاتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق ، العدد ٤٧ مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ص٧١

[١٤] كرار انور ناصر ، العلاقات العراقية الأمريكية وتحديات الإرهاب بيت الحكمة (ندوة) ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية

[١٥] قاسم حسين الربيعي ، العلاقات العراقية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، ٢٠١٠ / ٦ / ١٤ ، ص٨١

[١٦] عيد الأمير محسن جبار الأسدي ، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣ ، بلاد عدد ، بلا طبعة ، بلا تاريخ،ص٧١

[١٧] سعد سعدي ، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠ ، العدد بلا ، وحدة البحوث والدراسات ، بلا تاريخ طبع ،ص٩١

[١٨] حيدر فوزي صادق ، السياسة الخارجية العراقية رؤية في المعوقات والممكنات ، العدد ١٥ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية،ص١١١

[١٩] هيفاء أحمد محمد ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الداخلية : المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية ، مركز دراسات الدولية ، العدد ٤١ ، جامعة بغداد ،ص٥٥

[٢٠] حيدر فوزي صادق ، السياسة الخارجية العراقية رؤية في المعوقات والممكنات ، العدد ١٥ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية،ص٧٩

[٢١] حسين حافظ وهيب ، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية ، العدد ٤١ ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، بلا تاريخ،ص١٩

[٢٢] حميد فارس حصن ، السياسة الخارجية ، أطروحة دكتوراه . كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩،ص١٨٢

[٢٣] علي محمد لفتة العبلاوي ، استراتيجية الأمن الوطن العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ،ص٥١

[٢٤] حسين عليوي عيشون ، مشكلة المياه في الوطن العربي ، واثرها على الأمن القومي رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ،ص٢١.

[٢٥] كرار انور ناصر ، العلاقات العراقية الأمريكية وتحديات الإرهاب بيت الحكمة (ندوة) ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية،ص٢٨٤

[٢٦] علي محمد لفتة العبلاوي ، استراتيجية الأمن الوطن العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ،ص٦٣

[٢٧] حميد فارس حصن ، السياسة الخارجية ، أطروحة دكتوراه . كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩،ص٢٨

[٢٨] حسين حافظ وهيب ، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية ، العدد ٤١ ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، بلا تاريخ،ص١٣١

[٢٩] علي محمد لفتة حسين الفتلاوي ، استراتيجية الأمن الوطني العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية بغداد ، ٢٠١٥ ،ص٦٣

[٣٠] كرار انور ناصر ، العلاقات العراقية الأمريكية وتحديات الإرهاب بيت الحكمة (ندوة) ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية،ص٨٣

[٣١] محمد سليم ، العلاقات العراقية – الأمريكية على خلفية انتهاء امت الاتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق ، العدد ٤٧ مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد .

[٣٢] حميد فارس حصن ، السياسة الخارجية ، أطروحة دكتوراه . كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ،ص٧٣

[٣٣] قاسم حسين الربيعي ، العلاقات العراقية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، ٢٠١٠ / ٦ / ١٤ ، ص٨٨

[٣٤] سعد سعدي ، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠ ، العدد بلا ، وحدة البحوث والدراسات ، بلا تاريخ طبع ،ص٧٤.

قائمة المصادر

١.د. حميد حمد السعدون، المفاوضات والروابط المستقبلية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في مجموعة باحثين الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨.

٢.د. خضر عباس عطوان، العلاقة العراقية العربية قراءة مستقبلية، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد العدد ٣٤ حزيران ٢٠٠٠.

٣.محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الطبيعة والتوجهات التحديات رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية بغداد، ٢٠٠٨.

٤. د. حسن ابو طالب، الاصلاح والسياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، العدد ١٩٩ نيسان ٢٠٠٠.

٥.د. حسن عبد اللطيف، العراق والبحث عن مستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، ط ١، اذار ٢٠٠٨

٦.علي محمد لفتة حسين الفتلاوي، استراتيجية الأمن الوطني العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية بغداد، ٢٠١٥.

٧. د. نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية – الأمريكية على خلفية انتهاء امد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، العدد ٤٧ مركز دراسات دولية، جامعة بغداد.

٨.قاسم حسين الربيعي، العلاقات العراقية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠١٠ / ٦ / ١٤

٩.صكرار انور ناصر، العلاقات العراقية الأمريكية وتحديات الإرهاب بيت الحكمة (ندوة)، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية

١٠. عيد الأمير محسن جبار الأسدي، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣، بلاد عدد، بلا طبعة، بلا تاريخ

١١. سعد سعدي، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠، العدد بلا، وحدة البحوث والدراسات، بلا تاريخ طبع.

١٢. هيفاء أحمد محمد، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الداخلية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مركز دراسات الدولية، العدد ٤١، جامعة بغداد

١٣. حيدر فوزي صادق، السياسة الخارجية العراقية رؤية في المعوقات والممكنات، العدد ١٥، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية

١٤. حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، العدد ٤١، دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، بلا تاريخ

١٥. علي محمد لفتة العبلاوي، استراتيجية الأمن الوطن العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، حميد فارس حصن، السياسة الخارجية، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.